

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL**الجمعية العامة**A/44/676
9 November 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/RUSSIANالدورة الرابعة والأربعون
البند ٧١ من جدول الأعمالتعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

报 告 文 件

المحتوياتالفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	١ - ٢
ثانيا -	موجز المناقشة بشأن مسألة تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة الشالحة والأربعين للجمعية العامة	٤ - ١٣
ألف -	الاعتبارات المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية والعسكرية للحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	٤ - ١٠
باء -	اقتراحات تهدف إلى تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط	١١ - ١٣
ثالثا -	الردود الواردة من الحكومات	٥
٥	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
٩	اسرائيل	
١١	أنتيفوا وبربودا	
١١	البحرين	
١٢	بلغاريا	
١٥	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	
١٨	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	
٢٠	الجمهورية العربية السورية	
٢٢	مصر	
٢٥	اليونان	

أولاً - مقدمة

١ - أعادت الجمعية العامة في قرارها ٨٤/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" والمعتمد بـ دون تمويل ، في جملة أمور ، تأكيد أهمية تكثيف الاتصالات في جميع الميادين التي توجد فيها مصالح مشتركة ، وتعزيز هذه الاتصالات باستمرار ، بهدف العمل تدريجيا ، وعن طريق التعاون على إزالة الأسباب التي تحول دون زيادة الارساع بخط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأحاطت علما ، في هذا الصدد ، بفكرة إنشاء محفل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط يكون بمثابة إطار متعدد التخصصات لتعزيز التعاون في المنطقة . كما أن الجمعية العامة (٤) رحبت بآلية مقترنات وإعلانات وتوصيات أخرى توجه إلى الأمين العام من الدول كافة بشأن تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛ (ب) ودعت الأمين العام إلى ايلاء الاهتمام الواجب لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود المتضادة التي تبذلها لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، إذا طلب إليه ذلك ؛ (ج) ودعت الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية المعنية إلى أن تزود الأمين العام بالدعم وأن تقدم إليه أفكارا واقتراحات محددة بشأن إمكاناتها للمساهمة في تعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛ (د) وطلبت من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والأربعين ، على أساس جميع الردود الواردة والاختصارات المقدمة تنفيذا لهذا القرار ، ومع مراعاة المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة خلال دورتها الثالثة والأربعين ، تقريرا مستكملا عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢ - وعملا بهذا القرار ، وجه الأمين العام ، في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، مذكرة شفوية إلى جميع الدول ، طالبا منها آراءها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٣ - وحتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، وصلت ردود على مذكرة الأمين العام الشفوية من عشر حكومات وقدم إشعار واحد باستلام المذكرة .

ثانيا - موجز المناقشة بشأن مسألة تعزيز الامن والتعاون
في منطقة البحر الابيض المتوسط خلال الدورة
الثالثة والأربعين للمجتمعية العامة

ألف - الاعتبارات المتصلة بالجوانب السياسية والامنية
والعسكرية للحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط

٤ - أعربت أغلبية الدول التي تناولت موضوع تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط عن قلقها ازاء استمرار التوتر في المنطقة . وأشار الى أن الوجود العسكري والبحري المستمر في المنطقة لقوى لا تنتمي اليها وتخزين الاسلحة التقليدية والنووية فيها لا يزال يشكل مصدراً لعدم الاستقرار والنزاع .

٥ - وأكدت عدة دول أن الأسباب الرئيسية للحالة العامة غير المرضية في منطقة البحر الابيض المتوسط تكمن في السياسات القائمة على موقف استعمال القوة والتدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، وعلى حرمان بعض الشعوب في المنطقة من حقها في تقرير المصير والاستقلال .

٦ - وأشار الى أن نزاع الشرق الأوسط ، والمشكلة الفلسطينية ، ومشكلة قبرص ، من الأسباب الرئيسية لتدور الحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط التي يمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين . ودعت معظم الدول الى ايجاد حل سلمي وعادل و دائم لهذه المشاكل . وفي هذا الصدد ، أكدت عدة دول على أهمية دور الأمم المتحدة في التوصل الى حل لهذه المنازعات .

٧ - وأعرب عدد من الدول عن رأي مفاده أن منع زيادة تسليح المنطقة وإزالة ترسانات القوى التي لا تنتمي اليها فضلاً عن الاضطلاع بجهود مشتركة ملموسة للتخلص من مكامن الأزمات ، أمور من شأنها أن تسهم في تحقيق السلام والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٨ - وتم الشديد على أن الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط متصل اتصالاً وثيقاً بالأمن في أوروبا وبالسلام والأمن الدوليين . وأكدت بعض الدول على الحاجة الى تشجيع قيام تعاون أكثر فعالية بين بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط والدول الاوروبية وغيرها من الدول وحثت علىبذل جهود لكي تتعكس الحالة الاكثر مواطنة السائدة الان في

أوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط كذلك . وأشار إلى أنه في هذه الظروف تتفتح الآفاق لضمان كل من الأمن العام والوطني على أساس إضفاء الطابع العالمي على مبادئ التعايش السلمي ، وتوزن المصالح ، والثقة ، والتعاون . ودعا عدد من الدول إلى إجراء حوار موسع بين البلدان المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والبلدان غير المشتركة فيه الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأعرب عن الأمل في أن يولي اهتمام خاص في اجتماع فيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . في سياق اجتماع مخصص ، إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط مع التركيز بشكل محدد على بيئتها . وذكرت بعض الدول أنها تنتظر من اجتماع فيينا أن يؤكد تأكيداً أقوى على الترابط بين الأمن في أوروبا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ومن ثم يساهم مساهمة كبيرة في خلق مناخ أكثر مواتاة وتحفيز حدة التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٩ - وأشارت عدة دول إلى أهمية اجتماعي وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقودين في فالتا ، مالطة ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وفي بريوني ، يوغوسلافيا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، اللذين قدما عدداً من المبادرات لتنمية التعاون الشامل والمنصف بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط ولتحويل هذه المنطقة إلى منطقة سلم وأمن وتعاون ، وشددت مرة أخرى على حاجة بلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تطوير التعاون على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتعزيز الاتصالات في جميع المجالات التي توجد فيها مصالح مشتركة وإمكانات حقيقية للتعاون . وثم التأكيد ، في هذا الصدد ، على أهمية الحوار والمشاورات بين بلدان عدم الانحياز والبلدان الأوروبية الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والجهود المشتركة ، للتغلب على المشاكل المتبقية التي تزيد من تفاقم الحالة وتسبب التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ورحبت بعض الدول بقرار عقد الاجتماع المقبل لبلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجزائر عام ١٩٨٩ .

١٠ - وأثناء مناقشة هذا البند تم توجيه اهتمام خاص للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والحوال داخلاً منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأشارت عدة دول إلى الاتفاق الذي توصلت إليه دول المغرب للعمل على تأسيس اتحاد المغرب واعتبرته مساهمة هامة من أجل السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة . وأحيط علماً أيضاً بالقرارات التي اتخذت في الاجتماع الأول لوزراء الخارجية الستة لدول البلقان ، المعقد في بلغراد عام ١٩٨٨ ، والذي أيد المبادرات السابقة الرامية إلى تحويل منطقة البلقان إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيمائية واقتصر اتخاذ مزيد من التدابير للتعاون في ميادين مختلفة ، ووصف بأنها هامة في تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

باء - اقتراحات تهدف الى تعزيز الامن والتعاون
في منطقة البحر الابيض المتوسط

١١ - أعربت بعض الوفود عن تأييدها لفكرة عقد مؤتمر لممثلي دول منطقة البحر الابيض المتوسط وغيرها من الدول المهتمة لمناقشة جميع المبادرات المتعلقة بالامن والتعاون في المنطقة .

١٢ - وكررت عدة دول اقتراحا سابقا بانشاء منطقة سلم وتعاون في البحر الابيض المتوسط عن طريق تخفيف المواجهة العسكرية ، وتدابير بناء الثقة ، وسحب قوات الدول التي لا تنتمي الى المنطقة ، وخطوة أولى ، اجراء تجميد متبادل لعدد السفن والقدرة البحرية ، بالإضافة الى اتفاق بشأن فرق حد أقصى للقوات .

١٣ - وحثت إحدى الدول على ادراج منطقة البحر الابيض المتوسط في نطاق الاتفاقيات والمفاوضات الدولية الهامة المتعلقة بنزع السلاح .

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٠ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - للاتحاد السوفيتي مصلحة حيوية في ضمان السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط وهو يعلق أهمية كبرى على العثور على صيغة قابلة للتنفيذ لتحقيق تطور آمن مستقر في هذه المنطقة الشديدة الأهمية من مناطق العالم ، ولتنفيذ هذه الصيغة .

٢ - اننا نعتبر أن تعزيز أمن منطقة البحر الابيض المتوسط يمثل جزءا لا يتجزأ من ضمان الاستقرار العالمي في إطار نهج شامل لتعزيز السلم والأمن الدوليين .

٣ - فالتأثيرات الايجابية في الوضع في أوروبا وفي العالم ككل ، لاسيما الاختتام الناجع لاجتماع فيينا الخاص بمتابعة مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا واستهلال

المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة وبناء الأمن في أوروبا ، إلى جانب ما يتحقق من تقدم في تسوية المنازعات الإقليمية في هذه المنطقة وفي المناطق المجاورة لها ، كلها تخلق ظروفاً أكثر مواتاة لتعزيز الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط ، وفي الوقت نفسه تجعل من حل المشكلة أمراً أكثر استعجالاً .

٤ - ويعتبر الاتحاد السوفيaticي أن تعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط عملية معقدة لابد من أن تشتمل على خطوات متزامنة لتسوية حالات التزاع وإزالة بؤر التوتر في المنطقة ، ولتحفيظ مستوى المواجهة العسكرية ، ولتعزيز الثقة فيما بين دول البحر الأبيض المتوسط ولتنمية التعاون الإقليمي المثمر في الميادين السياسية والاقتصادية والبيئية والعلمية والانسانية وغيرها . وإننا ندرك تماماً الطبيعة المتميزة للبحر الأبيض المتوسط لاسيما من حيث تنوع بلدان المنطقة والترابط فيما بينها ، وتباعد المصالح المتشابكة وصعوبة التوازن بينها ، والطابع الخاص لاتجاهات التنمية الأوروبية والعالمية المتبدلة في هذه المنطقة ، والطبيعة المتعارضة للعمليات التي تجري في البحر الأبيض المتوسط . ونحن نراعي الخصائص المميزة لهذه المنطقة في صياغة سياستنا بخصوصها .

٥ - ولا يقيم الاتحاد السوفيaticي أي نوع من أنواع الربط المشروط بين إجراء تقدم في مختلف وجهات تعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط ، وهو مستعد لحل تلك المشاكل التي تقبل الحلول اليوم ، دون أية شروط مسبقة . وهو في الوقت نفسه ينطلق من المبدأ الذي أكدته تجربة هلسنكي والمتمثل في أن تحقيق نتائج ملموسة يتطلب التحرك في مختلف الوجهات في وقت واحد والعمل على ضمان أن ما يتحقق من نجاح في إحدى الوجهات يؤثر إيجابياً على التقدم في الوجهات الأخرى . من ذلك مثلاً أنه يمكنه يستحيل التمتع بثمار التعاون السلمي بأقصى مداها ، إذا استمر وجود حالة عسكرية سياسية غير مستقرة في المنطقة تتمثل بتركيز عالٍ من الأسلحة البحرية بما فيها الأسلحة النووية . فهناك علاقة جدلية بين حل المشاكل الإقليمية المحددة والوضع العام في البحر الأبيض المتوسط .

٦ - وقد قدم الاتحاد السوفيaticي عدداً من المقترنات الموجهة نحو تحفيظ مستوى المواجهة وبناء الثقة في الميدان العسكري في البحر الأبيض المتوسط . وتضم هذه المقترنات على وجه الخصوص مقترنات متعددة من قبيل تلك المتعلقة بتزويد عدد السفن البحرية التابعة للاتحاد السوفيaticي وللولايات المتحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتقرير حدود قصوى لهذا العدد ، على أن يعقب ذلك في مرحلة لاحقة انسحاب أسطول

الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة ؛ وانسحاب السفن التي تحمل الأسلحة النووية من البحر الأبيض المتوسط ؛ والتخلص عن استخدام الأسلحة النووية في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير النووية ؛ والتزام الدول النووية بعدم استخدام هذا النوع من الأسلحة ضد أي بلد متوسطي لا يسمح بنشرها فوق أراضيه ؛ والاتفاق على تخفيف القوات المسلحة ، وبالدرجة الأولى القوات البحرية ، في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛ والحد من الأنشطة البحرية والتسلح البحري في المنطقة . كما تنطوي هذه المقترنات على توفير الدعم السوفيaticي لصياغة المبادئ والمناهج التي تكفل السلامة في المعابر البحرية ذات الحركة الكثيفة ، وخصوصا في المضائق الدولية .

٧ - إن عددا من مبادراتنا يستهدف المستقبل ، إذ يقدم أهدافا طويلة الأجل وطرق ل لتحقيقها . وهناك مبادرات أخرى مما يمكن تنفيذها اليوم ، لاسيما تلك المتعلقة بتدابير بناء الثقة في البحر الأبيض المتوسط وتجهيز القوات البحرية التابعة للاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة في المنطقة وتقرير حدود قصوى لهذه القوات .

٨ - ويعلق الاتحاد السوفيaticي أهمية كبيرة على الأحكام المتعلقة بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والواردة في الوثائق المعتمدة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بما فيها تلك الواردة في الوثيقة الختامية لاجتماع المتابعة المنعقد في فيينا . فنحن نعتبر أن هذه الأحكام تخلق فرصة أكيدة للعمل المشترك المنشود نحو تغيير الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط نحو الأفضل . ومن شأن الاجتماع المعنى بالبحر الأبيض المتوسط الذي سينعقد في بالما دي مايوركا عام ١٩٩٠ بموجب وثيقة فيينا ، أن يمكن من النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بالتمكن من المضي في تدعيم مختلف جوانب التعاون في المنطقة بغية تعزيز الثقة والسلام وتنميتهما فيها .

٩ - ويذعن الاتحاد السوفيaticي إلى أن تشتمل تدابير بناء الثقة على الأنشطة البحرية التي تتطلع بها الدول المشتركة في عملية هلسنكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فهذه المنطقة جزء من المنطقة البحرية المجاورة لأوروبا .

١٠ - ونحن نعتبر أنه حتى قبل الاتفاق على هذه التدابير في إطار عملية هلسنكي ، يمكن للاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة إخبار بعضهما البعض وإخبار جميع الدول المتوسطية عن تدريباتها البحرية وعن تحرركات سفنها في المنطقة ، وذلك في وقت مبكر قبل البدء بهذه التدريبات والتحركات ، كما يمكنهما دعوة المراقبين لمراقبتها .

- ١١ - كذلك فإن المقترنات العامة التي طرحتها الاتحاد السوفيتي لتعزيز الاستقرار والأمن والثقة في البحار عموما ، تنطبق بالدرجة نفسها على البحر الأبيض المتوسط .
- ١٢ - ويرحب الاتحاد السوفيتي بمبادرات دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الأخرى الموجهة نحو تطبيع الحالة في المنطقة .
- ١٣ - ويرى الاتحاد السوفيتي ، بصفة خاصة ، أن الاقتراح الذي قدمته مالطة وقبرص ويوغوسلافيا لعقد اجتماع لخبراء من البلدان المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حول مشاكل البحر الأبيض المتوسط ، إنما هو اقتراح مفيد . ولقد أيدنا مبادرة مجلس نواب جمهورية قبرص لعقد مؤتمر لبرلمانيي بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف تخليله المنطقة من القوات والقواعد البحرية الأجنبية . وفي رأينا أن الاقتراح الذي قدمته إسبانيا بشأن النظام الأيكولوجي للبحر الأبيض المتوسط يستحق الاهتمام هو أيضا .
- ١٤ - وإننا نقيم خير تقييم المساهمة المقدمة من حركة بلدان عدم الانحياز في قضية تعزيز الأمن وتطوير التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وتعلق أهمية كبرى على نتائج اجتماعي وزراء خارجية دول عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط المنعقدين في فاليتا (١٩٨٤) وبريوني (١٩٨٧) ، وعلى نتائج اجتماعهم القادم المزمع عقده في الجزائر . فلبلدان حركة عدم الانحياز إمكانات كبيرة للتأثير بصورة إيجابية على تطورات الحالة في البحر الأبيض المتوسط .
- ١٥ - ومما يتضمن بأهمية أساسية البدء والاستمرار في حوار مكثف على مختلف المستويات ، باستخدام القنوات الدبلوماسية والسياسية ، بين الحكومات وبين ممثلي الأحزاب السياسية ودوائر الأعمال والدوائر العلمية والاجتماعية على أساس ثنائية ومتعدد الأطراف .
- ١٦ - ومن رأينا أن مختلف الأفكار والمقترنات المتعلقة بمجموعة واسعة من مشاكل البحر الأبيض المتوسط والتي اقترحها الاتحاد السوفيتي واقترناتها دول أخرى ، تقدم أساسا جيدا لتطوير هذا الحوار . ويؤكد الاتحاد السوفيتي مجددا اقترانه المتعلق بإنشاء جهاز يقوم بجمع هذه المقترنات وتنظيمها وتقييمها وتقرير نظام لأولوياته وتحديد الاجراءات اللازمة لتنفيذها . ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم مساهمة كبيرة في إقامة مثل هذا الجهاز .

١٧ - وإننا نعتبر أن الأمم المتحدة مدعوة لاداء دور هام في حل مشاكل البحر الأبيض المتوسط العاجلة . ولاشك أن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتعزيز الأمن واستقلال في منطقة البحر الأبيض المتوسط توفر أساسا موضوعيا يمكن المضي منه إلى تطبيع الحال في هذه المنطقة . ونحن نرى أن المنظمات الدولية الإقليمية التي تتعلق أنشطتها بالمنطقة (جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما) يمكن لها هي الأخرى أن تقدم مساهمة كبيرة .

١٨ - والاتحاد السوفيتي إذ يعبر عن هذه الآراء ، يبقى مستعدا ، كما كان دائما ، للتعاون البناء مع جميع البلدان المعنية بفية التحرك قدما نحو تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون دولي دائم .

اسراءيل

[الأصل : بالإنكليزية
٣٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - إن تخفيف حدة التوتر والسير في سبيل التعاون والسلم كان دائمًا من العناصر الأساسية في سياسة إسرائيل . وما فتئ الشرق الأوسط يشكل منذ عقود محوراً للتوتر ، وعدم الاستقرار ، والعنف ، كما يمثل النزاع العربي الإسرائيلي ساحة من ساحات المواجهة ، بالرغم من جهود إسرائيل العديدة الرامية إلى تشجيع المفاوضات الكفيلة بإقرار السلم .

٣ - وتمشيا مع عزم اسرائيل باستمرار على التماهي سلم حقيقي دائم مع جيرانها من العرب ، فقد شرعت حكومة اسرائيل حاليا في مبادرة سلم تتجلى فيها الخطوط التوجيهية لـ احراز تقدم في سبيل إيجاد حل للنزاع يؤمن بهم جميعا من التعاون الاقليمي وعلاقات حسن الجوار . وتستند المبادرة الى أربع خطوات ، كل خطوة منها جزء لا يتجزأ من المبادرة وينبعى تناولها في آن واحد . وفيما يلى هذه الخطوات :

(١) تعتبر اسرائيل من المهم أن يكون السلم بين اسرائيل ومصر ، القائم على اتفاقات كامب ديفيد ، بمثابة حجر الزاوية من أجل توسيع نطاق دائرة السلم في المنطقة ، وهي تدعو الى بذل مسعي مشترك لتعزيز السلم وتوسيع نطاقه ، من خلال مواصلة التشاور .

"(ب) تدعو اسرائيل الى إقامة علاقات سلمية بينها وبين الدول العربية التي لا تزال تحافظ على حالة حرب معها بغرض تعزيز تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك الاعتراف ، والمقاوضات المباشرة ، وإنهاء الحظر ، والعلاقات الدبلوماسية ، والكف عن النشاط العدائي في المؤسسات أو المحافل الدولية ، والتعاون الاقليمي والثنائي .

"(ج) تدعو اسرائيل الى بذل مسعي دولي لحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة بغية تحسين مستويات معيشتهم وإعادة تأهيلهم . واسرائيل على استعداد لأن تكون شريكا في هذا المسعي .

"(د) رغبة في النهوض بعملية المفاوضات السياسية المفضية الى السلم ، تقترح اسرائيل إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين السكان العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة في جو خال من العنف والتهديدات والارهاب . وفي هذه الانتخابات سيجري اختيار ممثليين لعقد مفاوضات حول فترة انتقالية من الحكم الذاتي . وستشكل هذه الفترة اختبارا للتعايش والتعاون . وفي مرحلة لاحقة ، ستجرى مفاوضات لإيجاد حل دائم يتم خلالها النظر في جميع الخيارات المقترحة لتسوية متفق عليها ، كما سيتحقق السلم بين اسرائيل والاردن" .

٣ - إن مبادرة السلم التي تقوم بها حكومة اسرائيل تقدم خطوطا توجيهية ومبادئ للتمهيدي لقضايا النزاع العربي الاسرائيلي ، وستساهم وبالتالي مساهمة هامة في الهدفين المترابطين لا وهما تخفيف حدة التوتر وتعزيز التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . وتتحمل الدعوة التي وجهتها اسرائيل الى الدول العربية لإنهاء حالة الحرب والوضع الخريبي والدخول في مفاوضات مباشرة تؤدي الى السلم والتعاون اتصالا خاصا بالحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٤ - والتعاون أمر ممكن وباستطاعته أن يفضي الى نتائج ملموسة كما يتجلى ، مثلا ، في خطة العمل لحماية حوض البحر الابيض المتوسط لصون نوعية البيئة . وقد اشتركت كل من اسرائيل والدول العربية في منطقة البحر الابيض المتوسط اشتراكا فعالا في شتى المؤتمرات المتعلقة بالخطة المذكورة كما وقعت اتفاقية برشلونة المؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ والمتعلقة بحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث ، والبروتوكولات اللاحقة لها ، وإعلان جنة الذي يحتوي على برنامج شامل لحماية البحر

البيض المتوسط من التلوث . وقد أصبح التعاون حقيقة في المسائل المتعلقة بالبيئة . ويمكن بالمثل أن تستفيد مجالات نشاط أخرى من هذا التعاون كما يمكن أن ينجم عن ذلك سلم حقيقي .

٥ - وتأيد اسرائيل تماماً مبدأ الأمن والتعاون الاقليميين وهي على استعداد للقيام ببنصيتها في تحقيق ذلك . ولذلك تؤيد اسرائيل ايضاً فكرة إنشاء محفل لمنطقة البحر الابيض المتوسط من شأنه أن يعزز التعاون بين دول البحر الابيض المتوسط على جميع المستويات - بين الحكومات ؛ وبين المؤسسات العلمية والتعليمية والثقافية وغيرها من المؤسسات ؛ وبين الأفراد البارزين المتخصصين في دراسات البحر الابيض المتوسط . بيد أن هذا المحفل لن يكون صالحًا ومخلصاً لهدف تعزيز الأمن والتعاون إلا إذا كان بباب الاشتراك فيه مفتوحاً أمام جميع دول البحر الابيض المتوسط ، كي يكون بإمكان الجميع المساهمة والاستفادة . وتأمل اسرائيل أن تستطيع جميع دول المنطقة ، بالعمل معًا ، رسم سبيل جديد لمنطقة البحر الابيض المتوسط - أي سبيل يخلف المواجهة والنزاع وراءه ، وييسر قدمًا نحو السلم والوئام الاقليمي .

أنتيفوا وبربودا

[الأصل : بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان / أبريل ١٩٨٩]

توافق حكومة أنتيفوا وبربودا موافقة تامة على القرار وتعتزم الامتثال لمتطلباته .

البحرين

[الأصل : بالعربية]
[٥ تموز / يوليه ١٩٨٩]

١ - ترحب حكومة دولة البحرين بقيام الدول الأعضاء بتقديم أفكار ومقترنات وإعلانات وتوصيات من أجل تدعيم السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط بغية تقديم تقرير مستكملاً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

٣ - وقد أيدت الحكومة جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وآخرها القرار ٨٤/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . كما أيدت جهود الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط البرامية إلى تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط إلى منطقة يسود فيها الامن والسلام والتعاون وأن تكون خالية من النزاع والمواجهة وذلك على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والأمن وعدم التدخل بجميع أنواعه وعدم انتهاك الحدود الدولية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية .

٤ - وفي هذا الصدد رحبت حكومة دولة البحرين بإنشاء اتحاد المغرب العربي باعتباره مساهمة هامة وعاماً من عوامل السلم والاستقرار والأمن والتعاون والتنمية في المنطقة .

بلغاريا

[الأصل : بالإنكليزية]
[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - لقد حظيت في السنوات الأخيرة المشكلة المتعلقة بضمان السلم والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط على اهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولي . فعلى نقipient الاتجاهات الإيجابية في المناخ الدولي التي ظهرت في أوروبا وفي العالم ككل ، لا تزال الحالة في أجزاء معينة من منطقة البحر الابيض المتوسط متواترة ومعقدة ، وتمثل أمراً يدعو إلى القلق الشديد .

٢ - وقد اكتسب سباق التسلح في الشرق الأوسط أبعاداً ضخمة كما أن هناك تهديداً بظهور الأسلحة الكيميائية والنوية والقدرات التسارية القوية . أما السياسة العدوانية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى ، والتقطيع غير المشروع لقبرص ، ووجود القواعد العسكرية الأجنبية والتركيز الذي لم يسبق له مثيل للقوات البحرية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، فلا تزال مستمرة بكامل قوتها وعلى سبيل المثال ، تحتفظ منظمة معاهدة شمال الأطلسي ، على أسن دائمة ، بما يزيد على ٦٠٠ طائرة حربية ونحو ٨٠٠ من الفوamas والسفين الحربية الضخمة في هذه المنطقة ..

- ٣ - ويعد النسيج المعقد من المصالح المتعارضة في منطقة البحر الأبيض المتوسط سبباً كافياً للقلق في بلغاريا ، التي لها حدود مباشرة مع هذه المنطقة . فيوجد ، على سبيل المثال ، في أراضي بلدين من بلدان البحر الأبيض المتوسط المجاورة لها ، وهما من أعضاء منظمة معايدة شمال الأطلسي ، قواعد عسكرية أجنبية وأسلحة نووية قادرة على ضرب أهداف في أراضي بلغاريا . ويمثل هذا عنصراً عسكرياً خارجاً عن منطقة البلقان له تأثير مزعزع للاستقرار للغاية ، لأنّه لا يخضع لسيطرة حكومتي المنطقة . وعلاوة على ذلك فإنه يعمل على تفاقم الحالة العسكرية عموماً في البلقان ، التي تتميز بالتفوق من حيث الأسلحة التقليدية من جانب التحالف العسكري الذي قام بــوزع أسلحة نووية في هذه المنطقة الفرعية .

٤ - ولا تفرض بلغاريا تهديدا من هذا النوع على أي بلد . فقد أعلنت مؤخرا إجراء تحفيضات ضخمة من جانب واحد ، في قواتها العسكرية وفي ميزانيتها الدفاعية لعام ١٩٨٩ وتقوم حاليا بتنفيذ ذلك . وإذا ما اتخذت خطوات مماثلة من قبل حكومات أخرى في منطقة البحر المتوسط ، فستندعم هذه الخطوات الشقة المتبادلة وتقدم مساهمة ملموسة في تدعيم السلم والأمن .

- ويستند اهتمام بلغاريا الأصيل بالتوصل إلى حل عادل و دائم للمنازعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط ولتطوير و تدعيم تعاون شامل بين دول تلك المنطقة ، في جملة أمور ، إلى أن الطرق الرئيسية للتجارة تمر عبر البحر الأبيض المتوسط وترتبط بلغاريا مع أجزاء العالم الأخرى .

٦ - ويرتبط أمن منطقة البحر المتوسط ارتباطاً وثيقاً بأمن أوروبا ولا يمكن فصله عن السلم والأمن الدوليين . والمعاهدة المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى التي يجري تنفيذها حالياً ، لها تأثير مباشر ومؤثر على أمن بلدان البحر المتوسط . ولكن ينبغي النظر أيضاً في عامل آخر ، وهو أن التسوية السريعة لنزاع الشرق الأوسط والمنازعات الأخرى في منطقة البحر المتوسط سيكون لها تأثير إيجابي على حل المنازعات الإقليمية الأخرى وكذلك على الحالة السياسية عموماً في العالم .

٧ - وترى بلغاريا أنه توجد فرص حقيقية لتبسيط الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وينبغي بذل جهود فعالة لضمان أن لا يتخلّف التوسل إلى حل لمشاكل منطقة البحر المتوسط عن ركب بعض التطورات المؤاتية في سياق العملية التي تشمل أوروبا

بأسرها والتي تكتسب زخما في الوقت الحالي . وينبغي أن تمتد تدابير بناء الثقة والأمن المتجسدة في وثيقة ستكمول إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط ويعتبر تنفيذ الأحكام الواردة في الفصل المتعلق بالبحر الأبيض المتوسط في بيان هلسنكي الختامي . وفي الوقت نفسه ، يمكن وضع أفكار وتدابير جديدة لبناء الثقة والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط في محادثات فيينا الحالية .

٨ - وتأكيد بلغاريا الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز لبلوغ هذه الغاية . ولا يزال أيضا على جدول الأعمال مسألة عقد مؤتمر لبلدان منطقة البحر المتوسط بمشاركة من الدول الخلفية فضلا عن الدول المهتمة الأخرى ، يتمشى مع خطوط المؤتمر المعنى بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا . وتوافق الآراء الذي بدأ يظهر فيما يتعلق بعقد هذا المؤتمر يحظى بأهمية متزايدة . ومن الطبيعي أنه ليس من السهل التغلب على جميع العقبات والتوصل لحل اختلافات الآراء فيما يتعلق بهذه المسألة ، لكن من الممكن بالفعل في المرحلة الحالية البدء في الاعمال التحضيرية لعقد هذا المؤتمر . وتأكيد بلغاريا المقترنات المتعلقة بالتركيز التام على الاحتمال القائم لتعزيز السلم حتى قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة ، بهدف بلوغ أشكال ، تحظى بقبول متبادل ، للتفاعل البناء فيما بين جميع البلدان المشاركة في التوصل إلى تسوية لمسألة الشرق الأوسط .

٩ - وفكرة إنشاء محفل للبحر الأبيض المتوسط كإطار متعدد التخصصات لتعزيز التعاون في المنطقة ، لا يجمع ممثلي الحكومات فقط بل أيضا الأشخاص البارزين في الميادين العلمية والعلمية والثقافية وسائل الميادين ، فكرة تستحق أيضا الاهتمام والدعم .

١٠ - وتعلق بلغاريا أهمية كبيرة على زيادة الاستفادة من الأشكال الحالية للتعاون الواسع النطاق الذي يشمل الجميع وله فوائد اقتصادية وتجارية وعلمية وتقنية وثقافية متبادلة ، وتشجيع قيام أشكال جديدة منه ، وأيضا الاستفادة من التعاون بين دول وشعوب المنطقة في ميدان البيئة والطب البيطري وحماية السلامة الصحية للتبغيات ، والزلزال واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي سائر الميادين . وتأكيد بلغاريا فكرة إبرام اتفاق متعدد الأطراف لمنع وقوع الحوادث في البحر الأبيض المتوسط والمجال الجوي الذي يعلوه ، فضلا عن اتفاق متعدد الأطراف عن سلامة الاتصالات البحرية ، بما في ذلك اتخاذ تدابير مشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي .

١١ - إن بلغاريا مستعدة للتعاون بفاعلية مع دول منطقة البحر المتوسط الأخرى لزيادة الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر وتدعم السلم والأمن والتعاون في المنطقة وفقاً لاحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

١٢ - وترى بلغاريا أن هناك أساساً سليماً من الأفكار والمقترنات المحددة لإجراءات حوار جاد وبناء بشأن مشاكل الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وهي تشمل آخر مقترنات قدمها الاتحاد السوفياتي ومنظمة معايدة وارسو تتعلق ، في جملة أمور ، بتجميد وتحديد القوات البحرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة في المنطقة ، وقيام كلا الدولتين بإشعار الآخري وإشعار بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن تحركات السفن الحربية وإجراء تدريبات بحرية ، ومن بين ذلك دعوة مراقبين ، ووضع مبادئ تحكم سلامة ممرات النقل البحري المزدحمة ، لاسيما في الماضي .

١٣ - وتؤكد بلغاريا من جديد اقتناعها بأن التوصل إلى تسوية عن طريق السبل السياسية السلمية للمنازعات القائمة في المنطقة يكون مستمد من روح التفكير السياسي الجديد ، وإزالة الوجود العسكري الأجنبي هناك ، أمران ستكون لهما أهمية كبيرة في تطبيع الحالة في البحر الأبيض المتوسط . وسيقدم تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون مساهمة جديدة لتدعم السلم والأمن في أوروبا وفي العالم ككل . وستواصل بلغاريا بذل أقصى ما في وسعها لتعزيز بلوغ هذا الهدف النبيل .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٤ آب / أغسطس ١٩٨٩]

١ - مابرحت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدعو إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون دائمين ، وتأكيد الخطوات الرامية إلى تحقيق تنمية مطردة وآمنة في المنطقة .

٢ - إن تعقد مشكلة ضمان الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعدد جوانبها ناجمان عما تتمتع به المنطقة من مركز جغرافي وسياسي واقتصادي فريد يجعلها عرضة

للتأثير بالأوضاع في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك ، فإن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط هو كل لا يتجزأ . وهنا يتجلّى المصير المشترك للشعوب وترتبط عالم اليوم وتكامله ، كما يتجلّى التضارب والتدخل فيما بين مصالح الكثير من الدول . وبالتالي ، فإن فعالية ضمان الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن تحقيقها عن طريق اتباع نهج شامل تجاه تعزيز السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، يتبيّن أن استمرار عدم استقرار الوضع العسكري والسياسي في المنطقة - بفعل كبر حجم القوات البحرية القادرة ، بما فيها الأسلحة النووية ، وضخامة ترسانات الأسلحة - إنما يتعارض مع الاتجاه المتزايد نحو الانفراج ونزع السلاح ، ولا سيما في أوروبا .

٣ - ومما من شأنه تهيئ الظروف المواتية لتعزيز الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط العمل ، في آن واحد ، على تحقيق نزع السلاح في أوروبا ، والتوصل إلى تسوية في منطقة الشرق الأوسط ، وإزالة بؤر النزاع الأخرى في المناطق المجاورة . كما أن تنفيذ الاقتراحات الداعية إلى تجريد منطقة البحر الأبيض المتوسط من السلاح - بما في ذلك تخفييف حجم الأسطولين العسكريين السوفياتي والأمريكي ، ثم انسحابهما في آن واحد من المنطقة - إنما من شأنه أن يحسن الوضع في كافة المناطق المجاورة مباشرة . وهنا تتجلّى أيضاً علاقة عكسية ، حيث أن حل النزاعات الإقليمية القديمة العهد يعمّل على تعزيز إمكانية إقرار السلم في العالم أجمع ، بما فيه حوض البحر الأبيض المتوسط .

٤ - وقد تقدّم الاتحاد السوفيaticي ببرنامج بناء ومحدة لضمان الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، يأخذ في اعتباره الحقائق الواقعة . وهذا البرنامج يستهدف تخفييف المستوى العالي للمواجهة النووية في المنطقة ، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية والمنشآت الخاصة بالدول غير المنتسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، والحد من حجم ونطاق تحركات القوات البحرية ، وشمول المنطقة بتدابير بناء الثقة ، انطلاقاً من روح اتفاقيات ستكمولم .

٥ - وتعلق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية كبيرة على اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المتعلق بسحب أسطوله من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، شريطة قيام الولايات المتحدة بالمثل . والعمل ، خطوة أولى ، على تجميد عدد السفن والقدرة البحرية للبلدين ، ثم وضع حدود عدديّة قصوى لها . وريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير مشتركة لبناء الثقة ، يمكن للاتحاد السوفيaticي

والولايات المتحدة أن يخطر أحدهما الآخر وكل بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط مسبقاً بتحركات سفنهما الحربية وبناؤراثهما العسكرية وأن يدعوا المراقبين لحضورها .

٦ - إن تطور الأوضاع في المناطق المجاورة لأوروبا يفرض بعدها جديداً على الأمن الأوروبي ذاته وعلى بناء بيت أوروبي مشترك ، والعكس بالعكس ، حيث أن الاتجاهات الإيجابية المتزايدة القوية في أوروبا يجب أن تتعكس في مصائر منطقة البحر الأبيض المتوسط . ومن ناحية أخرى ، فإن مد نطاق تدابير بناء الشقة ليشمل الأنشطة العسكرية البحرية التي تزاولها في منطقة البحر الأبيض المتوسط الدول الأطراف في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، إنما يمكن أن يبشر بهذه التحول نحو إحداث تغييرات إيجابية في هذه المنطقة البحرية التي تحد أوروبا . وبالتالي ، فإن تدابير إضفاء الطابع الداعي على القوات البرية في أوروبا يمكن تعزيزها عن طريق الحد من القدرة الهجومية للقوات البحرية . وتعلق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية كبيرة على الأحكام المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والواردة في وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والواردة كذلك في الوثيقة الختامية لاجتماع فيينا . ذلك أن عقد مؤتمر خاص يعني بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، على النحو الذي تدعو إليه تلك الوثيقة ، إنما من شأنه إتاحة الفرصة للنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتنمية وتوسيع إطار التعاون في مختلف المجالات وبناء الشقة والأمن في المنطقة .

٧ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد قيام دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وغيرها من الدول المهمة ، بوضع مبادئ ونهج لضمان أمن خطوط الملاحة البحرية في هذه المنطقة ، وبخاصة في المضائق الدولية .

٨ - إن برنامج تدابير تعزيز الأمن - الذي اقترح في اجتماع وزراء خارجية بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، الذي عقد في بريوني في عام ١٩٨٧ - يمثل أساساً سليماً لإقامة حوار شامل ومثمر بشأن مشاكل المنطقة . فهذا البرنامج دليل على تزايد التأثير الإيجابي لحركة بلدان عدم الانحياز على الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٩ - وتنزيل حالياً أهمية الفكرة الداعية إلى إقامة آلية لتوحيد وتنظيم وتحديد ترتيب منطقي للأولويات ونظام لتنفيذ جميع التدابير التي طرحتها في السنوات الأخيرة دول عدّة ، في مقدمتها دول منطقة البحر الأبيض المتوسط . وفي مقدور الأمم المتحدة أن تسهم إسهاماً كبيراً في إقامة هذه الآلية بل وفي حل الكثير من مشاكل منطقة البحر

البيض المتوسط الملحة ، وذلك على أساس قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

١٠ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن إقامة تعاون إقليمي مثمر في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والعلمية والانسانية وغيرها من المجالات ، إنما يمكن أن تلعب دورا هاما في العملية المعقدة المتعلقة بتعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما فيها التدابير الرامية إلى تسوية النزاعات ، وإزالة بؤر التوتر ، وتحفيظ مستوى المواجهة العسكرية ، وبناء الثقة فيما بين الدول . والسبيل إلى إقامة ذلك التعاون يكمن في إيجاد حلول مشتركة للمشاكل الملحة ، ثنائية كانت أم إقليمية أم عالمية .

١١ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للتعاون بكل السبل الممكنة في تنفيذ فكرة تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون دائمين . كما أنها على استعداد للمشاركة في مناقشة هذه المسألة في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية .

جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢ آب / أغسطس ١٩٨٩]

١ - إن جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية تعتقد أن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكل مهمة ذات أهمية دولية ولها أيضا مغزى إقليمي وعالمي أصيل . وقد دأبت باستمرار على تأييد قرارات الجمعية العامة التي تهدف إلى حل هذه المشكلة ، بما في ذلك القرار ٤٣/٨٤ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، ودعم ما تقوم به دول منطقة البحر الأبيض المتوسط والدول الأخرى من جهود ومبادرات ترمي إلى تحويل هذه المنطقة إلى منطقة سلم وتعاون .

٢ - إن التطورات الإيجابية التي برزت في الآونة الأخيرة في أوروبا وفي أنحاء العالم تجعل ضرورة القيام بعمليات مماثلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم الأمور وأكثرها الحاجة . وقد يؤدي أي تباطؤ آخر في هذه المسألة إلى وقف التحرك نحو الاستقرار وهو أمر غير مستحب .

٣ - ان استمرار وجود بؤرة نزاع من أشد البوار المزمنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط - نزاع الشرق الأوسط - والمعاناة التي لا تنتهي للشعبين اللبناني والفلسطيني ، وكذلك سباق التسلح الذي يكتسب زخما خطيرا في المنطقة ، وخطر إنشاء ترسانات في المنطقة لأنخر أنواع الأسلحة قاطبة ، التي تشمل بعض الأسلحة التي تدرج تحت فئة أسلحة التدمير الشامل - كل ذلك يجعل التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير عملية وجدية لبناء الأمن واعتماد هذه التدابير من الأمور الحاسمة .

٤ - ولا يوجد في هذا الصدد أي نص في الاقتراحات الملموسة . فقد ذكرت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في ردودها السابقة على الاستبيانات الموجهة من الأمين العام ، بما في ذلك ردها المؤرخ في ١٩ تموز/ يوليه ١٩٨٨ (A/43/579) رأيهما بشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير ، وتقتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد هذا الرأي . فمن الضروري تخفيض مستوى المواجهة الشووية المرتفع وغير المقبول في هذه المنطقة ، وازالة القواعد العسكرية الأجنبية والمنشآت العسكرية لدول من غير دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والحد من توافر ونطاق تحركات القوات البحرية ، وتوسيع تدابير بناء الثقة في المنطقة بروح اتفاقات ستكمولم .

٥ - والاتحاد السوفيaticي ، كما هو معروف ، قد تقدم باقتراح فيما يتعلق بالخطوات الملموسة التي يمكن أن تتخذ من أجل الشروع في هذه العمليات . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد لقبول انسحاب متزامن للأساطيل البحرية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيaticي ، ويقترح في جملة أمور ، خطوة أولى ، تجميد عدد سفن وامكانيات القوات البحرية العسكرية لكل من هاتين الدولتين ، مع تحديد لاحق للحد الأعلى لها .

٦ - ومن الضروري أن تدرس هذه المبادرات وغيرها من المبادرات بدقة وعلى نحو بناء في مؤتمر يضم ممثلي دول البحر الأبيض المتوسط والدول الأخرى المهمة بالأمر . ويتعين أن يكون الإعداد لهذا المؤتمر جيدا . ويمكن أن تتطلع الأمم المتحدة بدور في إعداده .

٧ - وسيمثل احرار تقدم كبير في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط مساهمة جدية في بناء مجتمع أوروبي موحد ، وسيساعد على وضع أساساً للسلام الدائم لكثير من الشعوب التي تعيش على شواطئه ، وسيعمل على تعزيز ممارستها لحقها في تقرير المصير وضمان سيادة واستقلال دول المنطقة وسلامة أراضيها .

الجمهورية العربية السورية

[الأصل : بالعربية]

[٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - إن الجمهورية العربية السورية ترى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٤/٤٣ ، وبخاصة الفقرة الأولى منه ، يتضمن مبادئ هامة لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢ - وقد أبىت الجمهورية العربية السورية اهتماما دائمًا بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وقد عَبَرَ عن ذلك بصورة واضحة الرئيس حافظ الأسد في الكلمة التي ألقاها يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ في حفل افتتاح الدورة العاشرة للألعاب البحر الأبيض المتوسط . حيث ذكر

"وكما نريد الأرض أرض سلام وصداقة ، فلا عدوان ولا احتلال ولا مظهر من مظاهر العدوان والاحتلال ، كذلك نريد أن يكون البحر بحر سلام وصداقة تحلق في أجواءه طيور النورس لا طائرات القتل والتخريب ، وتمرر في عبابه سفن التواصل بين الشعوب لا حاملات وسائل القتل والتخريب . نريد بحرا لأهل هذا البحر خاليا من أساطيل الذين يريدون بشعوبنا شرًا ، ونريد حوض البحر المتوسط منطقة تكون نواة السلام العالمي ، منها تنطلق حمامات السلام لتنتشر في سماء الأرض" .

٣ - كما ساهمت الجمهورية العربية السورية بنشاط وفعالية في إرساء مبادئ تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمشاركتها في إقرار البيانات الصادرة عن اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر المتوسط ، وخاصة اعلان فالليتا ، مالطة ، المعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ واعلان برييونسي ، يوغوسلافيا ، المعتمد في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

٤ - وتعتقد الجمهورية العربية السورية بأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتطلب إزالة بؤر التوتر في المنطقة عن طريق حل النزاعات بالطرق السلمية ، واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها وذلك التزاماً بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

٥ - وتود الجمهورية العربية السورية أن تؤكد أن العوامل التالية تعمل على زعزعة الأمن والتعاون والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

(أ) اعتناق بعض الدول لمفهوم السيطرة والتفوق العسكري وممارسة العدوان والتتوسيع والتواجد للأساطيل البحرية والقواعد العسكرية الأجنبية وممارسة الإرهاب الدولة ضد بعض دول منطقة البحر المتوسط ؛

(ب) عرقلة إسرائيل لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة باقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، بسبب استمرارها في تطوير قدرتها النووية والعسكرية ورفضها الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واخذاع منشاتها النووية لشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

(ج) استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ سياستها العنصرية التوسيعية الاستيطانية ورفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وبخاصة حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة ؛

(د) استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان واحتلالها أجزاء من جنوب لبنان وعدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن التي تطالبها بالانسحاب غير المشروط ، واعتداءاتها على تونس ، وكذلك الاعتداء الذي وقع على الجماهيرية العربية الليبية .

٦ - وانطلاقاً من هذه المفاهيم والuboامل ، ما زالت الجمهورية العربية السورية تسعى لازالة احدى أكبر بؤر التوتر في العالم عن طريق التوصل إلى سلام عادل وشامل لازمة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يتطلب عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشارك فيه الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته على ترابه الوطني .

٧ - وتود الجمهورية العربية السورية أن تؤكد بأن الترابط بين أمن أوروبا والشرق الأوسط يتطلب مشاركة دول عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر المتوسط في

مفاوضات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز الأمن ، ولتشمل نزع السلاح في منطقة أوروبا ومنطقة البحر المتوسط ، ولاقامة تعاون بين المنطقتين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية على أساس المساواة وتبادل المصالح دون تمييز أو فرض تدابير قسرية .

٨ - وتود الجمهورية العربية السورية أن تؤكد مجددا أنها ستظل تعمل من أجل أن تكون منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام وصداقة .

مصر

[الأصل : بالعربية]

[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - يتميز البحر المتوسط بموقعه الجغرافي الهام من حيث تواجده في منطقة شهدت مهد الحضارات العالمية وهو يربط بين ثلاث قارات : آسيا وأفريقيا وأوروبا ، مما جعلها مركزا هاما للطرق البحرية الاستراتيجية وطريقا رئيسيا يربط بين المحيطين الأطلسي والهندي للتعاون في مختلف المجالات لصالح شعوب العالم .

٢ - كل هذه الأمور ساهمت في اعطاء المنطقة أهمية جيوстратегية وإنما للأسف أصبح البحر المتوسط على مر العصور إحدى المناطق المليئة بالصراعات الإقليمية ذات التأثير ليس فقط على أمن وسلامة الدول المطلة عليه بل وعلى الأمن والسلم الدوليين . فقد نشبت بالمنطقة صراعات إقليمية ودولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى كاد يهدد بعضها بوضع العالم على حافة نشوب حرب نووية .

٣ - وقد أكدت مصر مرارا أن أمن منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون على الأسس التالية :

(أ) أن مفهوم الأمن شامل يقوم على مبدأ الترابط بين الدول . فلا يوجد هناك مجال لتجزئه هذا الأمن أو حتى بحث أمن جزء منه بمنأى عن أمن جزء آخر .

(ب) هناك ارتباط وثيق بين الأمن الأوروبي وأمن البحر المتوسط ، فائي نزاع أو توتر في أحدهما إنما يؤثر على الآخر في حين أن استقرار الأوضاع يساهم في خلق جو أمني إيجابي . وهو الأمر الذي أكدته وثيقة هلسنكي لعام ١٩٧٥ حيث تذكر :

"اقتنياعاً بأنّ الأمن في أوروبا ... يرتبط ارتباطاً وثيقاً والأمن في منطقة البحر المتوسط ككل وبالتالي فإنّ عملية تعزيز الأمن يجب ألا تكون مقصورة على أوروبا ولكن يجب أن تتمتد إلى مناطق أخرى من العالم وعلى وجهه الخصوص منطقة البحر المتوسط".

٤ - وفي هذا الإطار فلا بد أن نشير إلى خطورة المصراعات الإقليمية التي تشهدها منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط وجوهرها المشكلة الفلسطينية وكذلك الوضع المتربدي في لبنان . ولا يمكن إغفال حقيقة أن استمرار هذه المشاكل والنزاعات في منطقة حساسة من العالم من شأنه تصعيد سباق التسلح بشقيه التقليدي والنووي . بل وليس هذا فقط ، فمن شأنه أيضاً أن يدفع إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العديد من مناطق البحر المتوسط .

٥ - كل هذه الأمور تؤكد أهمية البدء في ايجاد حلول فعالة لمشاكل البحر المتوسط ، فاستمرار إغفالها إنما يؤدي بالضرورة إلى تصعيدها والأقلال من فرص استتباب الأمن والاستقرار وتهديد التعاون في تلك المنطقة .

٦ - ان تحقيق الأمن والسلم في منطقة البحر المتوسط إنما يعني تحقيق أدنى حد من العناصر التي يجب أن تلتقي عندها كافة الأطراف بحيث يسمح لنموذج التعاون أن يأخذ مكان علاقات الصراع والمواجهة .

٧ - وفي هذا الإطار هناك دور كبير للأمم المتحدة يمكن أن تقوم به في سبيل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط ، وبالتالي تدعيم الأمن والسلم الدوليين . ويتمثل هذا الدور في المجالات التالية :

١ - في المجال الأمني

٨ - تقدم مصر المقترنات التالية :

(١) يجب أن تؤكد الأمم المتحدة الصلة الوثيقة بين الأمن والسلم في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ، حيث أن في تدعيمهما تدعيمما للأمن والسلم الدوليين .

(ب) ضرورة استمرار الأمم المتحدة في تشجيع أطراف أي نزاع بتسوية بالطرق السلمية وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث أن في استمراره تهديداً للأمن والسلم الدوليين ؛ وكذلك تشجيع الحوار بين الأطراف من أجل منع تفاقم الخلافات .

(ج) ضرورة حل مشكلة الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) واتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة .

(د) التشجيع على التوصل إلى اتفاقيات للحظر التام للأسلحة الفتاكـة وعلى وجه الخصوص أسلحة الدمار الشامل والنووية .

(هـ) مساندة الأمم المتحدة لانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وكذلك في إفريقيا لما في ذلك من تأثير مباشر على أمن البحر الأبيض المتوسط .

٣ - في المجال الاقتصادي

٩ - من المهم تعزيز التعاون ودعم العلاقات التجارية بين دول البحر المتوسط في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية خاصة من خلال تشجيع واحياء الحوار العربي الأوروبي في مختلف المجالات .

٣ - في مجال البيئة

١٠ - لقد أصبح موضوع البيئة من الموضوعات الهامة في عصرنا هذا وأحد التحديـات التي تواجه المجتمع الدولي . وترى مصر أنه لا يمكن إغفال هذه المشكلة بل يتحتم علينا - أي المجتمع الدولي - التعاون من أجل وضع حد لتفاقمها .

١١ - ومن أهم الموضوعات في هذا المجال ، الاسراع في اتخاذ كافة الخطوات الالازمة لمواجهة خطر اتساع رقعة طبقة الأوزون ، وضرورة حماية بيئـة البحر المتوسط من مختلف أشكال التلوث التي تهدـد الشـرة السمكـية . وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من خبرـة دول منطقة البحر المتوسط في علاج العـديد من هذه المشـاكل .

اليونان

[الأصل : بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

- ١ - لا يزال تعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط هدفا من أهم أهداف سياسة اليونان الخارجية . وتحمّل اليونان جميع الجهود الرامية إلى التعاون ، الثنائي منه والمتحدد الأطراف ، بين بلدان المنطقة وتعتبر أي مشكلة تنشأ في المنطقة مشكلة خطيرة . ولذلك تؤيد اليونان ، وهي بلد يقع في المنطقة ، كل مجهود حقيقي يرمي إلى توطيد دعائم السلم وتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة ، بهدف تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى بحر سلم لا إلى ساحة مواجهة عسكرية .
- ٢ - وترحب حكومة اليونان بقرار الجمعية العامة ٤٣/٨٤ كما ستعمل على مساعدة الأمين العام في تنفيذه .
